المزالق المنهجية وأثرها على مردود الدراسات الأكاديمية

أ.د جميلة قارش، جامعة باتنة 1

مقدمة

يعتبر الجانب المنهجي في الدراسات الأكاديمية ركيزة أساسية لنجاحها وتحقيق النتائج المعرفية المرجوة منها؛ فهو الطريق الآمن والصحيح لنتائج موثوق فيها تحقق الإضافة العلمية المطلوبة في أي تخصص، فهو لا يقل أهمية عن المضمون العلمي الذي تتوخى هذه الدراسات تقديمه في صورة منهجية منطقية تضمن بلوغ أهداف البحث العلمي ومقاصده.

من هذا المنطلق تأتي إشكالية الدراسة الرئيسة مترجمة في التساؤل التالي:

ما أهم المزالق المنهجية التي تؤثر على مردود الدراسات الأكاديمية؟ ولمعالجة هذه الإشكالية لا بد من الإجابة عن جملة من الأسئلة الفرعية أهمها:

– ما أهمية الجانب المنهجي في الدراسات الأكاديمية؟

– ما أهم المحطات المنهجية التي يخفق فيها الباحثون وتشكل بذلك مزالق منهجية شائعة في الدراسات الأكاديمية؟

– كيف أثرت هذه المزالق والأخطاء على مردود الدراسات الأكاديمية؟

وتبرز أهمية هذه الدراسة من أهمية ما تطرحه وهو الإشكالات المنهجية التي تقف عقبة أمام الكثير من الباحثين وطلبة العلم للارتقاء بدراساتهم الأكاديمية إلى المستوى المطلوب والمرغوب، حيث يشكل الجانب المنهجي هاجسا لدى الكثير من الباحثين خاصة ما تعلق منها بالإشكالية والمنهج والنتائج.

أما عن الهدف الرئيس من الدراسة فهو الكشف عن أهم المزالق المنهجية التي تحول دون بلوغ الدراسات الأكاديمية أهدافها المأمولة ومردودها المطلوب.

واقتضت طبيعة الدراسة وعنوانها اعتماد المنهج الوصفي الذي يقوم على تشخيص واقع الدراسات الأكاديمية من جهة الأخطاء والمزالق المنهجية التي تقع فيها، مما يتطلب وصفا لأهم المحطات التي تقع فيها هذه المزالق وإبراز أثرها على مردود الدراسات الأكاديمية.

كما تمت الاستعانة بآليتي التحليل والاستقراء، أما التحليل حين تم تفكيك المصطلحات الأساسية للدراسة ومحاولة تبسيطها والوقوف على جزئياتها. وأما الاستقراء فحين محاولتنا تتبع أهم الجوانب والمحطات التي تقع فيها المزالق المنهجية.

وللإلمام بجوانب الموضوع كان علينا تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور رئيسة؛ أما الأول منها فيتحدث عن أهمية الجانب المنهجي في الدراسات الأكاديمية؛ والثاني يركز على المزالق المرتبطة بالإشكالية وتأثيرها على الدراسات الأكاديمية؛ ليبرز المحور الثاني المزالق المرتبطة بالمنهج وتأثيرها على مردود الدراسات الأكاديمية؛ أما الأخير فيتناول المزالق المرتبطة بالنتائج وتأثيرها على مردود الدراسات الأكاديمية.

أولا: أهمية الجانب المنهجي في الدراسات الأكاديمية

إن إتباع قواعد المنهجية العلمية في إنجاز الدراسات الأكاديمية يعد أهم ركائز نجاح البحث العلمي الذي يعد قاطرة الإقلاع الحضاري للأمم وأساس تطور منظومتها المعرفية والعلمية، وعن أهمية الجانب المنهجي تقول الباحثة في مجال العلوم الاجتماعية " ريما ماجد ": " تشكل المنهجية العلمية العمود الفقري لأي بحث في العلوم يهدف لإنتاج معرفة أو يطمح لمراقبة وفهم السلوكيات والتغيرات الاجتماعية والسياسية، وتلعب الدراسات العلمية دورا أساسيا في تخطيط الحكومات وتنظيم المؤسسات، كما يمكن لهذه الدراسات أن تكون ثروة معلوماتية مهمة في المجتمعات، ومن هنا تأتي أهمية إتباع منهجية علمية في أي بحث أو دراسة تهدف إلى فهم المجتمع وتطوير سياسات أو برامج أو مشاريع لأجل إحداث تنمية أو تغيير إيجابي في المجتمعات"[1] .

ويمكننا إبراز أهمية الجانب المنهجي في أي دراسة علمية أكاديمية من خلال ما يلي[2]:

1 . المنهجية أداة تفكير وتنظيم وتقدم: باعتبارها أداة هامة في زيادة المعرفة واستمرار التقدم، من خلال مساعدة الباحثين على تنمية قدراتهم في فهم المعلومات والبيانات وكيفية تحليلها، وكذا معرفة القواعد والأسس والأساليب التي يقوم عليها البحث العلمي، فإتباع قواعد المنهجية العلمية هو الطريق الوحيد

[1] ريما ماجد، منهجية البحث العلمي، بيروت: مؤسسة فريدريش إيبرت ، تشرين الأول 2016م، ص12.

[2] بن رقية، أهمية المنهجية وضرورتها في الدراسات الأكاديمية، مجموعة محاضرات مقدمة إلى طلبة السنة الأولى بكلية الحقوق، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2008/2007م، ص3؛ أهمية المنهج العلمي، بحث منشور على موقع مبتعث للدراسات والاستشارات الأكاديمية https://www.mobtaath.com تاريخ الاطلاع: 2025/09/27.

للتقدم العلمي في مختلف المجالات، إذ بها قطعت الدول المتقدمة أشواطا طويلة في ميادين العلم المختلفة، وليس أمامنا إلا إتباع هذه المنهجية لتقليص الهوة بيننا وبينهم.

فالمنهجية العلمية تساعد على تنظيم وترتيب فكر الباحثين بما ينعكس عليهم من كتابة بحثية لائقة، ومن ثم بلوغ الباحثين أهدافهم في النهاية، كما توجههم المنهجية إلى الاستعانة والاستفادة من الخبرات السابقة وتقديم دراسات وافية.

2- **المنهجية أداة عمل وتطبيق:** ذلك أن المنهجية تزود الباحث بالخبرات والملكات التي تمكنه من القراءة والتحليل والنقد لكل ما يتفحصه من أعمال ومحاولة تقييم نتائجها للحكم على أهميتها واستعمالها في مجال العمل والتطبيق، فهي تساعدنا على دراسة الأبحاث التي أنتجها الآخرون وتحديد مدى الإفادة منها وتطبيق نتائجها، فحين نعرف منهجية البحث العلمي؛ فإننا نكون قادرين على نقد أعمال الآخرين وتحديد مستوى الثقة بها، كما يمكننا اكتشاف مدى دقتها.

3- **المنهجية أداة تخطيط وتسيير:** فهي تزودنا بتقنيات وطرق علمية تساعدنا على معالجة مشكلاتنا اليومية التي تواجهنا، وترفع من قدرتنا على حلها، فدراسة منهجية البحث العلمي تزودنا بالوسائل العلمية الضرورية لتحسين أساليب حياتنا وأساليب عملنا؛ لأن التخطيط لحياتنا وفق نتائج الأبحاث والدراسات والتجارب يمكن أن يؤدي إلى نجاحنا في تحسين أوضاعنا النفسية والاجتماعية والاقتصادية...

4- **المنهجية أداة فن وإبداع:** من خلال مساعدتها للباحثين على إنجاز بحوثهم نظرية كانت أم عملية، كما تجنبهم الوقوع في الأخطاء والهفوات، وتعينهم على الوصول إلى النتائج بكل موضوعية وحياد، فالمنهجية تنتج لنا باحثا منهجيا في تفكيره مبدعا ومجددا في طروحاته ودراساته بعيدا عن الجمود والتقليد.

5- **المنهجية توفير للوقت والجهد:** إن إتباع الباحثين للطرق المنهجية الموائمة للدراسات ينتج عنه حتما توفير الجهد والوقت؛ لأن السير بصورة عشوائية يعد إهدارا للطاقات والأوقات وفي النهاية يؤدي إلى سوء النتائج.

6- **المنهجية تضمن حل المشكلات المعرفية بفاعلية ودقة:** فالمنهجية باعتبارها خطوات منطقية ومنظمة فهي التي تقود إلى إنجاز دراسات وأبحاث أكاديمية من شأنها أن تقود الباحثين إلى بلوغ نتائج

دقيقة وموثوقة؛ مما يدعم تقديم الحلول للمشكلات ومعالجتها خاصة من خلال ما تتوج به الدراسات من نتائج علمية ومقترحات وتوصيات عملية.

ثانيا: المزالق المنهجية المرتبطة بالإشكالية:

إن استقراء كل المزالق المنهجية المتعلقة بالدراسات الأكاديمية والإلمام بها غير ممكن، ولا تفي به دراسة واحدة غير أنه و من خلال ممارستنا العملية وتجربتنا مع مناقشة الدراسات والأبحاث سواء في مرحلة الماستر أو الدكتوراه، أو تحكيمنا للدراسات المقدمة للنشر في المجلات العلمية المحكمة حاولنا تتبع جملة من الأخطاء والمزالق المنهجية التي يقع فيها كثير من الباحثين والدارسين خاصة في مجال العلوم الإنسانية فوجدنا أكثرها تأثيرا على مردود هذه الدراسات نقائص منهجية تلتمس على مستوى المحطات الرئيسة والعناصر الأساسية الثلاث التي يرتكز عليها البحث العلمي وهي: الإشكالية كمنطلق، والمنهج كطريق وأسلوب لمعالجة الإشكالية، والنتائج كثمرة للدراسة والتي تترجم أهدافها الرئيسة.

قبل أن نبرز أهم الأخطاء المنهجية المتعلقة بالإشكالية في الدراسات الأكاديمية، لا بد من بيات المراد بالإشكالية وأهميتها وأهم شروطها.

1-التعريف بالإشكالية: تطلق مشكلة البحث ويراد بها الآتي: "هي قضية كلية عامة تثير نتائجها الشكوك بحيث أنها تقبل الإثبات أو النفي أو الأمرين معا"[3].

أو هي: "تساؤل أو عقدة أو حالة تتطلب الحل العلمي الناجز"[4].

وقيل هي: "سؤال يحتاج إلى توضيح وإجابة ...أو موقف غامض يحتاج إلى إيضاح وتفسير"[5].

---

[3]- أحمد إبراهيم حضر، إعداد البحوث والرسائل العلمية من الفكرة حتى الخاتمة، القاهرة: كلية التربية، جامعة الأزهر، (د،ط)، 2013م، ص97.

[4]- محمد أزهر سعيد السماك، طرق البحث العلمي أسس وتطبيقات، (د،ب)، دار ابن الأثير، (د،ط)، 1429هـ-2008م، ص34 .

[5]- عمار إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، عمان: دار اليازوري العلمية ، ط1، 1418هـ-1999م، ص ص62،63 .

استثمارا لما سبق يمكن القول إن إشكالية البحث العلمي هي: "سؤال أو تساؤلات تمخضت عن نقص أو افتقار في المعارف العلمية حول موضوع معين يستلزم البحث والتنقيب للإجابة عن التساؤلات وكشف النقاب عن كل ما هو جديد".

فالإشكالية هي المنطلق الذي ينطلق منه الباحث في بحثه، يترجمه الباحث في تساؤل عام يطرحه حول مشكلة البحث الأساسية، ويمكن أن يشفع هذا السؤال بأسئلة فرعية.

2-أهمية الإشكالية: لا يمكن لأي متسابق أن يصل إلى خط النهاية متوجا ما لم تكن نقطة انطلاقه صحيحة وسليمة، فكذلك الإشكالية في البحوث والدراسات الأكاديمية باعتبارها المنطلق ونقطة الارتكاز الأولى، فهي ركن جوهري تبنى عليه؛ لأنها تعمل على إجلاء الهدف من مشروع الدراسة كما تسهم من ناحية أخرى في توجيه مسار الباحث طوال عملية البحث.

وصدق من جعل إشكالية البحث شبيهة بالجهاز العصبي في الجسم إذ لها تأثير في كل المحاور، لذلك فالإشكالية السليمة تؤدي إلى دراسة علمية سليمة، والدراسة الجيدة والناجحة تتوقف على اختيار وتحديد جيد ودقيق لإشكالية البحث[6] .

بيد أن اختيار إشكالية للدراسة اختيارا صائبا وصياغتها صياغة صحيحة يستلزم –لا محالة– التزام الباحث بشروط ومعايير لابد أن تتوافر فيها، وهذا ما نروم الوقوف عليه في العنصر الموالي.

3-شروط الإشكالية: يمكننا تقسيمها إلى مستويين:

أ-**شروط على مستوى الاختيار**: ويمكن إيجازها فيما يلي[7]:

– أن تكون إشكالية قابلة للبحث وذات قيمة علمية أو عملية، بمعنى أن تكون من بين المشكلات التي تثير الاهتمام العلمي الجاد؛ النظري والتطبيقي على حد سواء.

– أن تتوافر لهذه الإشكالية المادة العلمية الكافية لبحثها والتوصل إلى نتائج بشأنها، ولا يمكن ذلك إلا من خلال الاطلاع على مجموعة من المصادر والمراجع والدراسات السابقة التي تعين الباحث على تحديد الإشكالية وتمكنه من صياغتها صياغة دقيقة محددة، وذلك أن الخوض في البحث، و"بمنهج علمي سليم"، واختيار المشكلة البحثية – في الرسالة أو الأطروحة– لا يتأتى إلا بقراءة مسبقة لمجموعة من المصادر والمراجع المتعلقة بموضوع أو مجال البحث، خاصة منها الدراسات السابقة.

---

[6] – سميحة ديفل، الأخطاء المنهجية في كتابة إشكالية البحث والحلول المقترحة، مجلة دراسات، المجلد 10، العدد 02، ديسمبر 2021م، ص52.

[7] – جميلة قارش، مطبوعة بيداغوجية في مقياس" منهج البحث الإنسانية العلوم الإسلامية والإنسانية"، مقدمة إلى طلبة السنة أولى جذع مشترك علوم إسلامية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة-1- 2020/2019، ص 92.

– أن تكون إشكالية واضحة ومحددة لا يكتنفها الغموض أو التعقيد، بحيث تتضح في ذهن الباحث حتى يمكنه معالجتها والبحث فيها.

– اتصال مشكلة البحث بالتخصص المدروس: وذلك أن الخبرة الشخصية للباحث في ميدان التخصص يعد مصدرا مهما لاختيار مشكلة بحثه.

–الجدة والأصالة (الابتكار): يشترط في أي مشكلة علمية "حداثتها"، بمعنى أنها إشكالية أصلية تتعلق بموضوع هام في نطاق التخصص، وأنه لم يسبق أن درست من قبل باحثين آخرين توفيرا للجهود وصيانة لها من الهدر، وتقديم كل ما هو جديد ومفيد بعيدا عن التكرار والاجترار.

ب–**شروط على مستوى الصياغة:** ويمكن إيجازها في الآتي[8]:

– وضوح اللغة وسلامتها وتجنب استخدام الرموز الاصطلاحية.

– الإيجاز في الصياغة والدقة في التعبير.

– الخلو من الغموض واحتمال التأويل.

– أن لا تكون على درجة من العمومية بحيث يكون من الصعب على الباحث تناولها.

– أن تلم بالمتغيرات الأساسية لموضوع الدراسة؛ فلا تهمل عنصرا على حساب آخر.

ويمكن أن تصاغ مشكلة البحث على صيغتين: التقريرية بمعنى التعبير عن الإشكالية بصيغة خبرية أو استفهامية؛ بمعنى صياغة المشكلة على هيئة سؤال محوري كبير وهي الصيغة المحبذة، باعتبارها أكثر تجديدا من الصيغة التقريرية حيث تتضمن سؤالا مباشرا يعنى الباحث بالإجابة عنه؛ فإشكالية البحث مشكلة موضوعية تعرض –غالبا– في صورة تساؤل عام محوري يضم في طياته سلسلة من التساؤلات الفرعية.

4–أهم المزالق المنهجية المتعلقة بالإشكالية: وهي بدورها يمكن تقسيمها إلى قسمين:

أ–مزالق منهجية على مستوى الاختيار: وأهمها[9]:

– اختيار الباحث لإشكالية تقليدية مستهلكة لا تقدم أي إضافة علمية في ميدان التخصص.

– اختيار إشكالية خارج التخصص، وهذا غالبا ما يجعل الباحث قاصرا عن معالجتها.

---

[8]– ينظر: محسن علي عطية، البحث العلمي في التربية – مناهجه– أدواته – ووسائله الإحصائية–الأردن: دار المناهج، 1429هـ ، 2009م، ص:71.

[9]– محمد تيسير، 15 خطأ شائع عند اختيار مشكلة البحث، مقال منشور على موقع المؤسسة العربية للعلوم ونشر الأبحاث: https://blog.ajsrp.com بتاريخ: 2020/05/04

– اختيار إشكالية لا تصلح للبحث؛ فليس كل إشكال يصلح لأن يكون مشكلة بحثية، فبعض الإشكاليات تفتقر إلى المادة العلمية، وبعضها الآخر خيالي أو تعجيزي.

– كون الإشكالية وبحثها يفوق قدرات الباحث وإمكاناته، إذ كثير من المشكلات البحثية تتطلب فريقا بحثيا متعدد التخصصات لمعالجتها وبحثها.

– عدم الربط بين الإشكالية المدروسة وإشكاليات الدراسات السابقة التي تتناول نفس الموضوع، مما يخل بقاعدة التراكمية المعرفية والعلمية.

ب– مزالق على مستوى الصياغة: وهي أكثر ما يظهر فيها إخفاق الباحثين وما أكثرها نذكر منها[10]:

–عدم التوافق بين إشكالية الدراسة وعنوانها، ففي كثير من الدراسات تجد العنوان في جهة والإشكالية المطروحة في جهة مخالفة، وفي بعض الأحيان تجد انفصاما بين العنوان والإشكال المطروح وحتى المحتوى.

–طرح إشكالية عامة وغير دقيقة، سواء باستعمال مصطلحات تقريبية غير محددة ودقيقة أو إهمال أحد متغيرات الدراسة الأساسية مما يجعل المعالجة جزئية، بل قاصرة في كثير من الدراسات بسبب ذلك، أو يغيب الترتيب المنطقي والزمني لمتغيرات الدراسة سواء في الإشكال الرئيس أو الأسئلة الفرعية، بحيث تعرض بشكل فوضوي وعشوائي يغيب عنها الترتيب والترابط.

– إهمال الإشكال الرئيس والاكتفاء بعرض التساؤلات الفرعية، في حين ينبغي على الباحث التركيز على الإشكالية الرئيسة يصوغها على شكل سؤال محوري يدور حوله الموضوع، ومنه تنبثق الأسئلة الفرعية التي تصب في محور الإشكال الرئيس.

– الإجابة على الإشكالية أثناء تحديدها وصياغتها إيجابا أو سلبا، نفيا أو إثباتا، مما يقدح في مسار الدراسة مسبقا.

5– أثر مزالق الإشكالية على مردود الدراسات الأكاديمية: بما أن تحديد إشكالية الدراسة وضبطها يعد أحد أهم خطوات البحث العلمي التي يجب على الباحثين إعطاؤها أولوية وأهمية قصوى، فإن فشل الكثير من الدراسات الأكاديمية في تحقيق أهدافها ونتائجها المرجوة يعود إلى إخفاق الباحثين في تحديد وضبط الإشكالية[11].

---

[10]– جميلة قارش، مزالق وأخطاء منهجية، ورشة مقدمة في فعاليات اليوم التكويني الأول الموجه لطلبة الدكتوراه، بقسم الشريعة، بكلية العلوم الإسلامية بجامعة باتنة –1– بتاريخ: 21 فيفري 2023م.

[11] – زكية منزل غرابة، مطبوعة في مقياس منهج البحث في العلوم الإسلامية والإنسانية، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2017م، ص55.

فواقع الدراسات الأكاديمية يبرز تأثير المزالق المرتبطة بالإشكالية على مردودها من عدة جوانب أهمها:

أ- **عدم جدية الدراسات في الطرح:** فالإخفاق في المنطلق يؤدي حتما إلى الإخفاق في الوصول وهو الإخفاق في النتائج، فالباحث إذا لم يتمكن من تحديد إشكاليته وضبطها بشكل جيد فإن مسار الدراسة سينحرف ويوثر حتى على محتوى الدراسة، مما يولد انفصاما بين العنوان والإشكالية ومحتوى الدراسة وهذا يهوي بقيمة الدراسة وجديتها.

ب- **انزلاق الدراسات نحو المعالجات السطحية** بعيدا عن الإشكالات الصحيحة والدقيقة التي تضمن معالجات عميقة تحقق الجديد وتثمر إضافة علمية في مجال التخصص.

ج- **عدم صدق وموثوقية نتائج الدراسات:** إن الإخفاق في الإشكالية يعد سببا لغياب الأهداف الواضحة للباحثين منذ البداية، ونحن نعلم الصلة الوثيقة بين أهداف الدراسة ونتائجها، إذ تعد هذه الأخيرة ترجمة فعلية وثمرة حقيقية لوضوح الأهداف وإدراكها في أي دراسة.

د- **ثقل المكتبة العلمية بدراسات عقيمة وفضفاضة** لا تقدم جديدا ولا تسهم في تطوير البحث العلمي الذي يدفع قاطرة التنمية في جميع المجالات والميادين.

ثالثا: المزالق المنهجية المرتبطة بالمنهج: قبل استعراض المزالق المنهجية التي يقع فيها الباحثون والمتعلقة بمنهج البحث، لا بد من التعريف بالمنهج وأهميته وشروط توظيفه في الدراسات الأكاديمية.

1- **التعريف بالمنهج:** عرف علماء المنهجية المنهج عدة تعريفات أشهرها:

*عرّف بأنه:" الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته"[12].

*كما عرّف بأنه: " فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين يكون جاهلا بها، أو البرهنة عليها للآخرين حين يكون بها عارفا"[13].

* عرّفه "الأنصاري" بقوله:" إن المنهج بمعناه العام هو منطق كلي يحكم العمل العلمي، ويوجهه منذ أن يكون فكرة حتى يصير بناءً قائما، اعتمادا على أصول وقواعد تشكل في مجملها نسقا متكاملا"[14] .

---

[12] – عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، الكويت: وكالة المطبوعات، ط3، 1977م، ص5.

[13]– المرجع نفسه، ص4.

[14]– فريد الأنصاري، أبجديات البحث في العلوم الشرعية، الدار البيضاء: منشورات الفرقان، ط1417،1هـ-1997م، ص:23.

2-أهمية المنهج: تظهر أهمية المنهج في الدراسات الأكاديمية من حيث كونه الطريق الصحيح للوصول إلى الحقائق العلمية والشرعية، فهو الموضوع الأساسي في بنية أي نسق معرفي والمقدمة الضرورية لتأسيس أي علم من العلوم، وهو من الشروط اللازمة لسلامة التفكير ودقة البحث وإصابة النتائج والخلاصات.[15]

وننقل نصا لعبد الرحمن بدوي يختصر فيه أهمية المنهج إذ يقول:" إن تقدم البحث رهين بالمنهج يدور معه وجودا وعدما، دقة وتخلخلا، خصبا وعقما، صدقا وبطلانا، ومن هنا كان الاهتمام البالغ بتقنين مناهج البحث العلمي من أيام أرسطو إلى يومنا هذا، ويمكن أن تفسير تطورات العلم والمعرفة العلمية بأدوارها المتفاوتة عن طريق بيان دور المنهج العلمي في تحصيلها، فما انتكس العلم إلا بسبب النقص في تطبيق المناهج العلمية أو في تحديدها، وما نما وازداد أصالة إلا بالدقة في تحديد المناهج وتقرير مبادئها القويمة".[16]

ولأن قضية المنهج مهمة في الدراسات الأكاديمية يمكن تلخيص أهميته في المزايا الآتية[17]:

*ضمان مسيرة علمية صحيحة على ضوء ركائز قويمة؛ لأن المنهج طريق يتميز بالوضوح والبيان ويوصل إلى الأهداف والمنافع المقصودة.

*اختصار الطريق للوصول إلى الغاية المنشودة والهدف المرسوم.

* تحقيق النفع المنشود والأثر المعقود، وذلك من خلال التزام المنهج الصحيح الموصل إلى الحقائق والغايات.

* التزود بأهم رصيد في حياة العلماء، وما هو أهم من مجرد المعلومات، ألا وهو المنهج القويم لنسير على مسارهم الصحيح.

3-شروط توظيف المنهج في الدراسات الأكاديمية: لسلامة توظيف المنهج في أي دراسة علمية ضمانا للوصول إلى نتائج صحيحة وموثوقة، لا بد وأن يلتزم الباحثون بجملة من الشروط التي تجعل من المنهج المختار والمتبع طريقا آمنا للدراسة ما يلي[18]:

أ- توافق المنهج المختار مع طبيعة الموضوع المعالج: من أهم ما تفرضه المنهجية العلمية الصحيحة على الباحثين هو اختيار وإتباع منهج يتلاءم وطبيعة الموضوع الذي تعالجه الدراسة، وهذا يتطلب من الباحثين إلماما بمناهج البحث العلمي ومجالات توظيفها، والذي يتحقق بالتكوين المنهجي

---

[15]- مجموعة من الباحثين، قضايا المنهجية في العلوم الإسلامية والاجتماعية، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 1417هـ، 1996م، ص7.

[16] - عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، ص237.

[17]- مجموعة من الباحثين، قضايا المنهجية في العلوم الإسلامية والاجتماعية، ص8.

[18]- جميلة قارش، مشكلة المنهج في الدراسات الإسلامية، مجلة المعيار، كلية أصول الدين، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، العدد 48، سبتمبر 2019م، ص ص 218- 222.

والممارسة العملية للأبحاث، فضلا على الاستعانة بأهل الاختصاص من علماء المنهجية والمتمرسين بها.

فلا يمكن اعتماد المنهج التجريبي مثلا في بعض التخصصات والمجالات الشرعية كعلم العقيدة وعلم الغيبيات التي تتطلب منهجا استدلاليا يقوم على البرهان والاستدلال من الوحي، ثم الاستدلال العقلي المستند إلى النص، كما لا يمكننا اعتماد المنهج الاستقرائي والدراسة تتطلب منهجا استنباطيا وهكذا...

ب-**تبرير الباحث استخدامه للمناهج ومواضع توظيفها:** إلى جانب اشتراط المواءمة بين المنهج المختار وطبيعة موضوع الدراسة، فإنه يطلب من الباحث أن يبرر اختياره لهذا المنهج دون غيره من المناهج وتطبيقه في دراسته، كما أنه ملزم أيضا بتبرير اعتماده على أكثر من منهج في حالة تعدد المناهج مبرزا مواطن توظيف كل منهج.

ج-**الالتزام بالأدوات البحثية والمقاربات المنهجية لكل منهج:** قد يختار الباحث منهجا متوافقا وموضوع الدراسة، كما أنه يوفق في تبريره استخدام هذا المنهج إلا أنه يخفق في الاختيار السليم للأدوات البحثية الخاصة بالمنهج، فمثلا إذا كانت دراسة الباحث دراسة وصفية مسحية فإنه مطالب بتوظيف الأدوات التي يحتاجها هذا المنهج كالملاحظة والاستبيان والمقابل وغيرها، وكذا إذا كانت الدراسة مقارنة فهي تحتاج آليتي التحليل والمقارنة والنقد أحيانا، وهكذا...

د-عدم التلفيق بين المناهج وآلياتها: في كثير من الأحيان يلجأ بعض الباحثين إلى التلفيق بين أكثر من منهج في دراسته دون حاجة إلى ذلك، وقد تتطلب الدراسة منهجا واحدا وهو يتبرك بذكر غيرها من المناهج، وأحيانا تتطلب الدراسة الاستعانة ببعض المناهج وعلى الباحث في هذه الحالة أن يبرز المنهج الرئيس الذي يغلب على طابع الدراسة، ويميزه عن المناهج المساعدة التي استعان بها أو ببعض آلياتها فقط.

هـ-**توظيف المناهج المعاصرة في الدراسات وعدم الجمود فقط على المناهج التراثية:** فلا مانع من تطوير مناهج البحث في الدراسات الإسلامية مثلا لإدراك الواقع ومواكبة العصر، لفهم التفاعل المطلوب بين الظواهر وقضايا الواقع ومناهج معالجتها، بل تدعو الضرورة في كثير من الأحيان اعتماد بعض المناهج المعاصرة في كثير من تخصصات الدراسات الإسلامية كالاعتماد مثلا على المناهج الإحصائية في مجال دراسات الاقتصاد الإسلامي وغيرها.

4-أهم المزالق المنهجية المتعلقة بالمنهج: من خلال ما سبق معنا من شروط توظيف المناهج في الدراسات الأكاديمية، وكذا واقع هذه الدراسات ميدانيا فإنه بإمكاننا الوقوف على أهم المزالق المنهجية التي يقع فيها الباحثون على مستوى المنهج والتي تتلخص في الآتي[19]:

أ- **عدم توافق المنهج مع طبيعة الموضوع:** لا يتحرى الكثير من الباحثين الدقة عند اختيار منهج البحث العلمي المناسب للدراسة، وذلك يعد من أبرز الأخطاء الشائعة عند إعداد الأبحاث العلمية حيث أن منهج البحث من بين المحاور الضرورية لتنفيذ الأبحاث، وهناك أنواع من المناهج العلمية لا حصر لها، فلا بد وأن يتواءم المنهج مع طبيعة الدراسة، كما يمكن اختيار أكثر من منهج، ولكي نقول بأن المنهج العلمي قد أتى ثماره، فلابد من أن يوصل إلى نتائج واضحة ودقيقة تقدم إضافة علمية في مجال التخصص.

ب- **الاعتماد في اختيار المنهج على دراسات سابقة:** ولعل من الأخطاء المتعلقة بالمنهج والتي تدفع إلى الوقوع في الخطأ السابق ذكره هو الاعتماد في اختيار المنهج للدراسة على المناهج المختارة في دراسات سابقة لها علاقة بموضوع الباحث، مع ما يسجل من فوارق بين دراسته والدراسات التي سبقته من حيث الإشكال المطروح وكذا الأهداف المرجوة، وزاوية الطرح ونوع المعالجة حتى وإن اشتركت الدراسات في مجموعها في الموضوع، إلا أن لكل طرح أهدافا تتحكم في نوع المنهج المتبع وتفرضه في الدراسة يختلف عما اعتمد في غيره من الدراسات.

ج- **عدم بيان مبررات استخدام المنهج ولا مواطن توظيفه:** في كثير من الأحيان يختار الباحث منهجه في الدراسة دون أن يبرز المبررات لاستخدام هذا المنهج دون غيره، ولماذا الاعتماد عليه في هذه الدراسة؟ وهل هو منهج رئيس يطغى على كل مباحث الدراسة أم هو مجرد منهج مستعان به في بعض المواضع فقط، كما يغفل الكثير من الباحثين بيان المواطن التي تم فيها توظيف كل منهج في حالة تعدد المناهج في الدراسة.

د- **خلط الباحثين بين المناهج والمقاربات المنهجية في الاستخدام:** من الممارسة العملية في مجال المناقشات وجدنا الكثير من الدراسات والأبحاث التي يخلط أصحابه في الاستخدام للمناهج بينها وبين بعض المقاربات المنهجية المتعلقة بالمناهج، ويظهر هذا الخطأ جليا في الدراسات التي تتعدد فيها المناهج، فتجد الباحث في الواقع اعتمد فقط على مقاربة منهجية أو آلية فقط من آليات المنهج، ثم

---

[19] ينظر: جميلة قارش، مشكلة المنهج في الدراسات الإسلامية، ص ص 218-222؛ الأخطاء الشائعة عند إعداد البحوث العلمية، مقال منشور على موقع مبتعث للدراسات والاستشارات الأكاديمية: https://www.mobtaath.com تاريخ الاطلاع: 2025/09/28.

يدي بعد ذلك توظيف المنهج بكامل آلياته، كمن يعتمد مثلا في المنهج التاريخي على مجرد التأريخ لأحداث أو أحكام ثم ينص في مقدمته على أنه اعتمد على المنهج التاريخي، وحقيقة المنهج التاريخي وآلياته لا تقتصر فقط على مجرد التأريخ والتتبع للأحداث.

هـ- **التلفيق بين المناهج:** في الواقع المنهجي ظهرت هناك بعض البدع المنهجية التي تعج بها الكثير من الدراسات الأكاديمية وهو ما اخترت تسميته بالتلفيق بين المناهج، وهو أن يلفق الباحث بين منهجين فيقول مثلا : اعتمدت في دراستي على المنهج الوصفي التحليلي، أو يقول المنهج التاريخي النقدي، أو يقول المنهج الاستقرائي الاستنباطي، وهذه التسميات ليس لها وجود في العرف المنهجي، بل هو منهج وصفي والتحليل أحد أهم آلياته، وهو منهج تاريخي يعد النقد الداخلي والخارجي أحد خطواته، وهو منهج استقرائي لا تكتمل الدراسة إلا بتوظيف مقابله من المنهج الاستنباطي، فكفانا من التلاعب والتلفيق بين المناهج التي لم تعرف المنهجية لها وجود.

و-**عزوف كثير من الباحثين عن استخدام المناهج المعاصرة مع حاجة الدراسة إليها:** لعل العقم الذي أصاب الكثير من الدراسات الأكاديمية في عصرنا يعود في كثير من الأحيان إلى عدم تطوير المناهج التي اعتمدها الأولون، وبقائهم عاكفين على ما أنتجه غيرهم، بل الكثير منهم ظن هذه المناهج جزءا من الدين لا يجوز الخروج عنه أو تطويره، مع أن الضرورة المنهجية تقتضي الاستعانة والاعتماد على بعض المناهج المعاصرة كما هو الشأن بالنسبة لدراسات الاقتصاد الإسلامي التي احتاجت إلى توظيف مناهج معاصرة مثل المناهج الإحصائية وغيرها إلى جانب مناهج فقه المعاملات، تماما كما احتاجت الدراسات في المشاكل الأسرية إلى مناهج علم النفس التربوي والدراسات التطورية وغيرها.

ولعل من أهم الأسباب التي تقف وراء هذه المزالق المتعلقة بالمنهج هو كثرة كتب المنهجية والتي تختلف في طريقة عرضها للأسس العلمية في كتابه البحوث وإنجازها في التخصصات المختلفة، مما يجعل الباحث في حيرة من استخدام المناهج المختلفة في عرض بحثه، حيث يقطف من هذا وذاك دون مراعاة للتخصص وما يتطلبه من أدوات بحثية أو طبيعة الموضوع.

5- أثر مزالق المنهج على مردود الدراسات الأكاديمية: سبق وأن أكدنا على أن المنهج هو الطريق الصحيح والآمن لمعالجة أي موضوع، وهو صمام الأمان للوصول إلى نتائج موثوقة وصادقة، فكل إخفاق فيه يؤدي إلى إخفاق الدراسة ونتائجها.

ولعل الكثير من الأبحاث المسجلة ضمن قائمة الدراسات الأكاديمية في مختلف التخصصات في الجامعات الجزائرية مثلا تعاني من مشكلة الإخفاق في اختيار المناهج السليمة والصحيحة والموافقة للموضوعات المدروسة؛ مما أثر سلبا على مردود هذه الدراسات ونتائجها فجعلها تدور في دوامة التكرار والاجترار دون تقديم أي جديد نافع أو ابتكار ساطع.

وواقع الدراسات الأكاديمية يثبت أن أثر الإخفاق في المنهج يؤثر بشكل مباشر على مردودها، حيث تجد الكثير منها الموضوع شيء والإشكال شيء والمنهج شيء آخر أبعد ما يكون عن طبيعة الموضوع والإشكالية التي تمثله؛ فلا توافق بين الإشكال المطروح ومنهج معالجته، فضلا عن العشوائية في اختيار المناهج المناسبة لكل دراسة.

فبسبب التوظيف الخاطئ للمناهج تولدت أزمة في الدراسات الأكاديمية كشفت عن أزمة في مناهج الدراسة تتلخص أساسا في عدم التطابق والملاءمة بين المنهج المتبع مع موضوع الدراسة نفسه، فالغالب في المناهج إن لم تكن مضادة لطبيعة الموضوع، فهي على الأقل لا تتفق معه، سواء باعتبارها لم تدرس من قبل، أو لم يعها أصحابها، أو وضعت تقليدا أو تبركا بذكرها.

وبذلك ظل التطبيق المنهجي الصحيح هامشيا رغم ادعاء كثير من الدراسات توظيفها لمجموعة من المناهج المشار إليها ولا يكون لها أدنى تأثير في مجرى الدراسة، مما نشر العشوائية في توظيف المناهج.[20]

رابعا: المزالق المنهجية المتعلقة بالنتائج:

1- التعريف بنتائج الدراسة: ويقصد بها "عرض موجز لما تم استخلاصه من نتائج الدراسة، بحيث يعرض فيها الباحث الخطوات العملية لتطور البحث، وإثبات فروض الدراسة أو نفيها وفق تسلسل منطقي."[21]، أو هي: "مجموعة من البنود التي تعبر عن إجابة وافية للأسئلة والفرضيات التي يصوغها الباحث عند عرض المقدمة وهي إما مؤكدة للفروض أو نافية لها"[22]

وباختصار فنتائج البحث تمثل مجموعة الحقائق والإجابات الوافية للإشكالات البحثية المطروحة، أي ما يتوج به الباحث دراسته وهي التي تبرز إضافته العلمية، بل هي أرقى خطوة تقوّم فيها قدرات الباحث الذهنية.

---

[20] – جميلة قارش، مشكلة المنهج في الدراسات الإسلامية، ص ص 219-222.

[21]–رجاء دويدري، البحث العلمي–أساسياته النظرية وممارساته العملية، دمشق: دار الفكر، ط1، 2000م، ص 440.

[22] – نتائج البحث العلمي وطريقة كتابتها بطريقة علمية وصحيحة، مقال منشور على موقع مبتعث: https://www.mobtaath.com تاريخ الاطلاع:2025/10/07.

2- **أهمية النتائج في الدراسات الأكاديمية:** تعتبر النتائج خطوة مهمة ومتطلبا أساسيا في الدراسات الأكاديمية، باعتبارها ثمرة عمل الباحث وجهده وعصارة ما توصل إليه طيلة مسيرته في البحث. ويمكن إجمال أهمية النتائج في أي دراسة في الآتي[23]:

أ- تمثل النتائج دليلا واضحا على ما قام به الباحث من جهود مضنية ساقته لتلك النتائج، وحبذا لو كانت منطقية تتوافق مع طبيعة البحث.

ب- تعد النتائج في الدراسات الأكاديمية مهمة بالنسبة لمن يقيمونها ويطلعون عليها، ففي كثير من الأحيان يتجاوز أولئك جميع أجزاء الدراسة للاطلاع بشكل مباشر على النتائج لما فيها من خلاصات لصفحات الدراسة.

ج- تعتبر نتائج البحث ترجمة عملية وحقيقية لأهداف الدراسة.

د- تعتبر نتائج الدراسة هي المنطلق والمرتكز لوضع التوصيات والمقترحات التي تقدم غالبا حلولا عملية لمشكلات الدراسة، فهي القاعدة الأساسية لصياغة التوصيات.

هـ- تسهم نتائج الدراسة في إجراء المقارنات بين طبيعة المشكلة في أكثر من مكان داخل الدولة، أو إجراء مقارنة بين دولة وأخرى.

و- ولعل أهم ما يبرز أهمية النتائج في الدراسات الأكاديمية أنها تعزز من قيمة البحث العلمي وتطوير المعرفة العلمية، وذلك لأنها تترجم الإضافة العلمية التي تضيفها الدراسة في ميدان التخصص.

3- شروط النتائج في الدراسات الأكاديمية: يجب أن يلتزم الباحث في عرضه لنتائج الدراسة بجملة من الشروط أهمها:[24]

أ- الدقة والوضوح: بيان ما توصل إليه الباحث بشكل واضح، وأن يتجنب ذكر الاستنتاجات التي لا علاقة لها ببحثه، كما يلتزم بصياغتها بلغة علمية دقيقة.

ب- يجب أن تكون النتائج حقيقة لها علاقة مباشرة بالإشكالية الجوهرية، والأسئلة الفرعية، والأهداف العلمية والعملية، وبذلك تجيب على أسئلة الدراسة وتترجم أهدافها الأساسية بشكل موجز ومترابط مع الإشكالات المطروحة.

ج- ترتيب النتائج بطريقة منهجية صحيحة متسلسلة بشكل منطقي مقبول، حسب إشكالية البحث وفروضه وتسلسل الأهداف.

د- اعتماد الموضوعية في طرح النتائج وتجنب المجاملة فيها سواء أكانت سلبية أم إيجابية، ولا يتحقق ذلك إلا باستناد النتائج إلى الدراسة والمعلومات والبيانات الواردة فيها.

---

[23] - المرجع نفسه، تاريخ الاطلاع: 2025/10/07.

[24] - جميلة قارش، مطبوعة" منهجية البحث في العلوم الإسلامية والعلوم الإنسانية، ص ص 99،100.

هـ- يجب ربط النتائج المتوصل إليها مع نتائج الدراسات السابقة لمعرفة أوجه الشبه والاختلاف في ذلك.

و- أن تكون النتائج المعروضة في الدراسة هي نتائج حقيقية توصل إليها الباحث من خلال دراسته هاته، وليست اقتباسا أو استيلاء على نتائج غيره من الباحثين في دراساتهم؛ لأن بعض الباحثين يقومون بعرض نتائج سبقهم إليها باحثون في دراساتهم دون الإشارة إلى ذلك، وإلا على الباحث إذا أثبت نتائج بحث آخر أن يقول: أثبت فلان كذا وكذا، ثم يبني عليها استنتاجاته.

4- أهم المزالق المنهجية المتعلقة بالنتائج: من واقع الدراسات الأكاديمية، ومن تجربة المناقشات والتقييم لكثير من الدراسات وجدنا محطة النتائج من أهم المواضع في البحث التي يقع فيها الباحثون في أخطاء ومزالق شائعة يمكن إيجازها في الآتي[25]:

أ- **عدم الدقة في عرض النتائج وتفسيرها:** ولعل هذا من أكثر ما يعيب النتائج في أكثر الدراسات الأكاديمية، إذ يتم عرض النتائج بشكل عشوائي أو انتقائي من بعض نتائج دراسات سابقة، دون بنائها على معلومات الدراسة وبياناتها، بل هناك الكثير من الباحثين يخفق حتى في اختيار الأدوات المنهجية الدقيقة التي توصل إلى هذه النتائج مما يقدح في قيمة الدراسة ونتائجها.

ب- **عدم الربط بين النتائج والإشكالات المطروحة في الدراسة وأهدافها:** يعد عدم ربط نتائج الدراسة بأهدافها التي وضعها الباحث منذ البداية، أو بالأسئلة البحثية المطروحة، من أهم المزالق التي يقع فيها الباحثون مما يخلق نوعا من الانفصام بين المنطلق والمقصد، بين الغرس والثمرة، لذلك كان على الباحثين التقيد والالتزام بالأهداف المرسومة للدراسة والتأكد بأن النتائج التي توصل إليها تتبع منطقيا منها، وكذا ربطها بجملة الأسئلة البحثية والفروض التي تم طرحها في البداية ومحاولة الإجابة عنها في عرض النتائج.

ج- **عدم الربط المنطقي بين نتائج الدراسة ونتائج الدراسات السابقة:** مما يجعل جهد الباحث مبتورا ومقطوع الصلة بما تم التوصل إليه في هذه الدراسات، بل قد تبنى نتائج الدراسة على ما تم التوصل إليه في دراسات سابقة درست نفس الموضوع تحقيقا لما يعرف بالتراكمية العلمية في مختلف الميادين والتخصصات، وكثير منهم لا يوضح درجة التشابه والاختلاف بينها بحجج تظهر أصالة البحث وأهميته.

---

[25]- الكاتب العربي، ما هي الأخطاء الشائعة التي يجب تجنبها عند كتابة النتائج، منشور بتاريخ: 2024/06/27 على موقع المؤسسة العربية للعلوم ونشر الأبحاث: https://blog.ajsrp.com تاريخ الاطلاع: 2025/10/07؛ غادة الشامي، أخطاء بحثية وتصحيحات منهجية في عرض النتائج وتفسيرها، منشور بتاريخ: 2013/10/20 على موقع شبكة الألوكة: https://www.alukah.net

ج- **صياغة النتائج بشكل غير موضوعي:** وهو ما يقدح في موثوقية النتائج وصدقها، فكثير من النتائج خاصة في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية تبنى على تحيز مسبق لدى الباحث ولا يكون عرضها إلا تأكيدا لهذا التحيز.

د- **التعميم المفرط في النتائج:** إن السطحية في المعالجة والتحليل في كثير من الدراسات الأكاديمية هو ما يجعل النتائج في كثير منها تتسم بالتعميم المفرط بعيدا عن التركيز على النتائج المرتبطة بموضوع الدراسة وتحقيق أهدافها، بل نجد كثيرا من الدراسات تختار منحى التعميم في نتائجها بسبب القصور عن المعالجة العميقة والدقيقة للموضوع وهو ما يهوي بقيمة هذه الدراسة علميا ومنهجيا.

5- **أثر مزالق النتائج على مردود الدراسات الأكاديمية:** من المعلوم أن الحكم على جدية الدراسات وجدارتها مرهون بالنتائج التي توصل إليها الباحثون من خلالها، ذلك أن مصداقية النتائج وموثوقيتها هي المترجم الحقيقي للإضافة العلمية وروح الابتكار في البحث العلمي، هذه النتائج وتراكميتها هي من ساهمت بشكل رئيس في البناء المعرفي والعلمي منذ القدم.

ولعل الجمود الذي يشهده مجال البحث العلمي في كثير من جامعاتنا هو بسبب عقم النتائج وكونها اجترارا واستطرادا لما تم التوصل إليه من طرف باحثين سابقين وهو ما جنى على مردود الدراسات الأكاديمية وجعلها مجرد عناوين مكدسة في المكتبات.

ويمكن تلخيص الأثر السلبي للإخفاق في النتائج على مردود الدراسات الأكاديمية في ثلاث نقاط أساسية:

أ- **فقدان الدراسة لقيمتها العلمية ومصداقيتها:** فالقيمة العلمية والعملية للدراسات هي من قيمة النتائج التي توصلت إليها، إذ نجد كثيرا من المطلعين على هذه الدراسات يختزلون عمل الباحث وجهده في الدراسة من خلال ما توصل إليه من نتائج، فإن كانت نتائج حقيقية ذات مصداقية وموثوقية حكم بنجاح الدراسة وتوفيق الباحث، أما لو كانت هذه النتائج تفتقر إلى ذلك حكم على فشل الباحث مما يهوي بقيمة الدراسة ويفقدها جدواها.

ب- **عدم ترجمة أهداف الدراسة:** سبق وأن أكدنا أن التوفيق في نتائج الدراسة هو مما يبنى على وضوح أهدافها وإدراك الباحث لها، لذلك فالإخفاق في النتائج هو يترجم مباشرة عدم وضوح أهداف الدراسة وتجديده بدقة من الباحثين، مما يجعل العمل في هذه الدراسات عشوائيا فيه إهدار للجهد والوقت دون تحقيق الغاية والغرض من هذه الدراسات.

ب- **جمود البحث العلمي وتأخره:** فالدراسات التي لا تقدم إضافة علمية جديدة من خلال ما توصلت إليه من نتائج، هي تساهم في جمود البحث العلمي وتأخره من حيث انعدام الاستفادة من هذه الدراسات

وتقديمها إضافة علمية أو عملية في ميدان التخصص وهو ما يوقع خلال في قاعدة التراكمية العلمية التي تجعل من الدراسات اللاحقة تبني على نتائج الدراسات السابقة.

الخاتمة:

بعد هذه الجولة العلمية في ثنايا المزالق المنهجية التي تؤثر على مردود الدراسات الأكاديمية توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- يشكل الجانب المنهجي في الدراسات الأكاديمية العمود الفقري الذي تقوم عليه، والركيزة الأساسية لنجاحها وبلوغها أهدافه، فالاهتمام بهذا الجانب ينتج لنا باحثين منهجيين في تفكيرهم مبدعين ومجددين في دراساتهم بعيدا عن الجمود والتكرار.

2- تشكل معنا كل من: الإشكالية، المنهج، النتائج، أهم المحطات المنهجية التي تقع فيها المزالق والأخطاء لدى الكثير من الباحثين في دراساتهم، مما أثقل المكتبات الجامعية بدراسات عقيمة وفضفاضة لا تقدم أي إضافة في مجال التخصص.

3- إن الإخفاق في إشكالية الدراسة يعد من أهم المزالق المنهجية التي تؤثر بشكل مباشر على مردود الدراسات الأكاديمية باعتبارها المنطلق ونقطة الارتكاز الأولى، فهي شبيهة بالجهاز العصبي في الجسم إذ لها تأثير في كل المحاور، لذلك فالإشكالية السليمة تؤدي إلى دراسة علمية سليمة، والدراسة الجيدة والناجحة تتوقف على اختيار وتحديد جيد ودقيق لإشكالية البحث.

4- إن التوظيف الخاطئ للمناهج ولد حقيقة أزمة في الدراسات الأكاديمية، من حيث ظل التطبيق المنهجي الصحيح للمناهج هامشيا مما أثر سلبا على مردود هذه الدراسات.

5- لقد أثرت المزالق المنهجية المرتبطة بالنتائج على مردود الدراسات الأكاديمية من حيث فقدانها لقيمتها العلمية والعملية وكذا مصداقيتها وموثوقيتها، مما تسبب في جمود البحث العلمي وتأخره.

التوصيات والاقتراحات: بناء على النتائج المتوصل إليها يمكننا التوصية بجملة من الاقتراحات أهمها:

1- الاهتمام بمقياس منهجية البحث العلمي- خاصة في جانبه التطبيقي والميداني- وتعميمه على جميع الأطوار والسنوات والتخصصات، وإن لزم الأمر تكثيف دورات وورشات للتكوين المنهجي خاصة لطلبة الماستر والباحثين على مستوى الدكتوراه.

2- إسناد مهمة الإشراف على الدراسات الأكاديمية وتقييمها للأساتذة الأكفاء والمتمرسين على قواعد المنهجية العلمية الصحيحة، ضمانا للتقليل من المزالق المنهجية التي تعج بها الدراسات والأبحاث.

3- توحيد قواعد المنهجية العلمية في الجامعات، وتوجيه الطلبة وإرشادهم إلى بعض العناوين الموثوقة التي تعد مصادرا مراجع في المنهجية تدفع عنهم حالات التيه والتخبط خاصة فيما تعلق بالمناهج العلمية وتوظيفها في الدراسات.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب:

1- أحمد إبراهيم حضر، إعداد البحوث والرسائل العلمية من الفكرة حتى الخاتمة، القاهرة: كلية التربية، جامعة الأزهر، (د،ط)، 2013م.

2- رجاء دويدري، البحث العلمي-أساسياته النظرية وممارساته العملية، دمشق: دار الفكر، ط1، 2000م.

3- ريما ماجد، منهجية البحث العلمي، بيروت: مؤسسة فريدريش إيبرت ، تشرين الأول 2016م.

عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، الكويت: وكالة المطبوعات، ط3، 1977م.

4- عمار إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، عمان: دار اليازوري العلمية ط1، 1418هـ-1999م.

5- فريد الأنصاري، أبجديات البحث في العلوم الشرعية، الدار البيضاء: منشورات الفرقان، ط1417،1هـ-1997م.

6- مجموعة من الباحثين، قضايا المنهجية في العلوم الإسلامية والاجتماعية، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 1417هـ، 1996م.

7- محسن علي عطية، البحث العلمي في التربية – مناهجه- أدواته – ووسائله الإحصائية-الأردن: دار المناهج، 1429هـ، 2009م.

8- محمد أزهر سعيد السماك، طرق البحث العلمي أسس وتطبيقات، (د،ب)، دار ابن الأثير، (د،ط)، 1429هـ-2008م.

المجلات والمطبوعات:

9- بن رقية، أهمية المنهجية وضرورتها في الدراسات الأكاديمية، مجموعة محاضرات مقدمة إلى طلبة السنة الأولى بكلية الحقوق، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2008/2007م.

10-جميلة قارش، مشكلة المنهج في الدراسات الإسلامية، مجلة المعيار، كلية أصول الدين، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، العدد 48، سبتمبر 2019م.

11-جميلة قارش، مطبوعة بيداغوجية في مقياس" منهج البحث الإنسانية العلوم الإسلامية والإنسانية "، مقدمة إلى طلبة السنة أولى جذع مشترك علوم إسلامية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة-1- 2020/2019.

12- زكية منزل غرابة، مطبوعة في مقياس منهج البحث في العلوم الإسلامية والإنسانية، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2017م.

13-- سميحة ديفل، الأخطاء المنهجية في كتابة إشكالية البحث والحلول المقترحة، مجلة دراسات، المجلد 10، العدد 02، ديسمبر 2021م.

المواقع الإلكترونية:

14- الأخطاء الشائعة عند إعداد البحوث العلمية، مقال منشور على موقع مبتعث للدراسات والاستشارات الأكاديمية: https://www.mobtaath.com تاريخ الاطلاع: 2025/09/28.

15- أهمية المنهج العلمي، بحث منشور على موقع مبتعث للدراسات والاستشارات الأكاديمية https://www.mobtaath.com تاريخ الاطلاع: 2025/09/27.

16- أهمية المنهج العلمي، بحث منشور على موقع مبتعث للدراسات والاستشارات الأكاديمية https://www.mobtaath.com تاريخ الاطلاع: 2025/09/27.

17- الكاتب العربي، ما هي الأخطاء الشائعة التي يجب تجنبها عند كتابة النتائج، منشور بتاريخ: 2024/06/27 على موقع المؤسسة العربية للعلوم ونشر الأبحاث: https://blog.ajsrp.com تاريخ الاطلاع: 2025/10/07.

18- غادة الشامي، أخطاء بحثية وتصحيحات منهجية في عرض النتائج وتفسيرها، منشور بتاريخ: 2013/10/20 على موقع شبكة الألوكة: https://www.alukah.net

19- محمد تيسير، 15 خطأ شائع عند اختيار مشكلة البحث، مقال منشور على موقع المؤسسة العربية للعلوم ونشر الأبحاث: https://blog.ajsrp.com بتاريخ: 2020/05/04.

20- نتائج البحث العلمي وطريقة كتابتها بطريقة علمية وصحيحة، مقال منشور على موقع مبتعث: https://www.mobtaath.com تاريخ الاطلاع:2025/10/07.